الأمم المتحدة
التجارة والتنمية
UNCTAD

بيان صحفي

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم

2 ديسمبر 2025 ، الساعة 5:30 مساءً بتوقيت غرينتش

(12:30 ظهرًا في نيويورك، 6:30 مساءً في جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2025/018

Original: English

الأونكتاد: التمويل يمكن أن يعرض التجارة للخطر، ويترك الاقتصاد العالمي "على حافة الهاوية" – والبلدان النامية هي الأكثر تضررا

- **يتم إعادة برمجة العولمة** من خلال التحولات الجيوسياسية والسياساتية. وسيتعين على النظام المالي أن يتكيف لخدمة احتياجات الاقتصاد الحقيقي بشكل أفضل.
- **ويشكل تقلب السياسات الآن تحديًا مستمرًا** أمام التجارة والاستثمار والتنمية.
- **تنتقل الصدمات المالية بسرعة** إلى الاقتصاد الحقيقي، مما يكشف عن الفراغات في البنية الاقتصادية العالمية.
- **تقود الاقتصادات النامية النمو العالمي**، لكنها تواجه أعلى مستويات المخاطر المالية والمناخية.
- يمكن **للإصلاحات المنسقة** التي تربط بين التجارة والتمويل والديون والإجراءات المناخية أن تعيد الاستقرار وتعيد التركيز على التنمية.

جنيف، 2 ديسمبر 2025 - سيتباطأ النمو العالمي إلى 2.6 في المائة في عام 2025، انخفاضاً من 2.9 في المائة في عام 2024، مع تعرض التجارة والاستثمارالعالميين لضغوط متزايدة بسبب التقلبات المالية وعدم اليقين الجيوسياسي، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الجديد "**تقرير التجارة والتنمية 2025: على حافة الهاوية - التجارة والمالية وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي**". ويبين التقرير من أن التغيرات في الأسواق المالية تؤثر على التجارة العالمية بنفس القوة التي تؤثر بها على النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يؤثرعلى آفاق التنمية في جميع أنحاء العالم.

الاتصالات والعلاقات الخارجية في الأونكتاد

marcelo.risi@un.org | +41 76 691 18 74 (واتساب)

http://unctad.org/press | unctadpress@un.org

انضم إلينا! سجل هنا

وقالت الأمينة العامة للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ريبيكا غرينسبان إن النتائج تظهر كيف أن الظروف المالية تحدد بشكل متزايد اتجاه التجارة العالمية. "التجارة ليست مجرد سلسلة من الموردين. إنها أيضاً سلسلة من خطوط الائتمان وأنظمة الدفع وأسواق العملات وتدفقات رأس المال".

ارتفعت التجارة العالمية بنحو 4 في المائة في أوائل عام 2025، مدفوعة جزئيا بتسريع الشركات لعمليات الاستيراد قبل تغييرات التعريفات الجمركية ولكن أيضًا بسبب التحولات الهيكلية: حيث تتوسع الخدمات بشكل أسرع، بدعم من النمو في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، ونمو التجارة بين بلدان الجنوب بمعدل يفوق المتوسط. و بسبب هذه العوامل يقدر نمو التجارة بنحو 2.5 إلى 3 في المائة، ومن المتوقع أن أن يتراجع أكثر مع تأثير الظروف المالية على قرارات الإنتاج والاستثمار بشكل أكبر.

يعتمد أكثر من 90 في المائة من التجارة العالمية على التمويل المصرفي. كما أن سيولة الدولار وأنظمة الدفع عبر الحدود ضرورية للغاية لأنشطة التجارة الدولية. هذا الاعتماد الشديد على القنوات المالية يجعل التجارة شديدة الارتباط بالظروف المالية والنقدية العالمية. يمكن أن يؤثر تغير أسعار الفائدة أو معنويات المستثمرين في أحد المراكز المالية الكبرى على حجم التجارة في جميع أنحاء العالم. بالنسبة للبلدان النامية، حيث الوصول إلى الائتمان الميسور محدود، يمكن أن تعوق هذه الضغوط المالية المعاملات التجارية التي كانت لتكون قابلة للتنفيذ لولا ذلك.

كما يسلط التقرير الضوء على تزايد أمولة أسواق السلع الأساسية، لا سيما في النظم الغذائية الأساسية. بالنسبة للعديد من شركات تجارة الأغذية الكبرى، يأتي أكثر من 75 في المائة من الدخل الآن من العمليات المالية وليس من حركة البضائع المادية.

الاقتصادات النامية تواجه ضغوطاً متزايدة

من المتوقع أن تنمو الاقتصادات النامية بنسبة 4.3 في المائة، وهو معدل أسرع بكثير من الاقتصادات المتقدمة. لكنها تواجه تكاليف تمويل أعلى، وتعرضاً أكبر للتغيرات المفاجئة في تدفقات رأس المال، ومخاطر مالية متزايدة مرتبطة بالمناخ. وتقيد هذه العوامل المجال المالي والاستثماري اللازم للحفاظ على النمو.

يمثل الجنوب العالمي أكثر من 40 في المائة من الناتج العالمي، وما يقرب من نصف التجارة العالمية في السلع، وأكثر من نصف تدفقات الاستثمار العالمية. ومع ذلك، لا يزال دوره في الأسواق المالية العالمية محدوداً. وباستثناء الصين، لا تمثل البلدان النامية سوى حوالي 12 في المائة من قيمة أسواق الأسهم العالمية وحوالي 6 في المائة من إصدارات السندات العالمية.

ونظراً لصغر حجم أسواقها المالية المحلية، تعتمد العديد من الاقتصادات النامية على الاقتراض الخارجي بتكلفة أعلى بكثير. ومن الشائع أن تتراوح معدلات الاقتراض بين 7 و11 في المائة، مقارنة بنسبة 1 إلى 4 في المائة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. وغالباً ما تعكس هذه التكاليف المرتفعة مشاكل هيكلية في البنية المالية الدولية وليس في الأساسيات الاقتصادية، مما يحد من الاستثمار طويل الأجل ويبطأ النمو.

وتزيد الهشاشة المناخية من الضغوط المالية. فالبلدان التي تتعرض مراراً وتكراراً لظروف مناخية قاسية تدفع الآن ما يقدر بنحو 20 مليار دولار إضافية كل عام كفوائد لأن المقرضين يعتبرونها أكثر خطورة. ومنذ عام 2006، كلفت هذه الأقساط الإضافية الاقتصادات المعرضة لتغير المناخ حوالي 212 مليار دولار - وهي موارد كان من الممكن أن توجه إلى الاستثمار الاجتماعي أو التكيف مع تغير المناخ.

هيمنة الدولار لا تزال تثبت أقدامها في عالم المال العالمي

على الرغم من التنويع التدريجي للاحتياطيات الدولية، لا يزال الدولار محورياً في التمويل العالمي. فقد ارتفعت حصته من المدفوعات الدولية عبر نظام SWIFT من 39 في المائة إلى حوالي 50 في المائة في خمس سنوات. كما تستأثر الولايات المتحدة بنصف القيمة السوقية العالمية للأسهم وحوالي 40 في المائة من إصدارات السندات العالمية. وفي حين أن هذا يوفر بعض الاستقرار في فترات عدم اليقين، فإنه يربط الاقتصادات النامية بدورات مالية لا تملك سوى تأثير محدود عليها.

إصلاحات محددة الأهداف لاستعادة الاستقرار ودعم التنمية

تحدد الأونكتاد مجموعة من الإصلاحات العملية التي تهدف إلى الحد من الضعف المالي، وتحسين القدرة على التنبؤ، وتعزيز التوافق بين التجارة والمالية والتنمية. ويدعو التقرير إلى ما يلي:

- **إصلاح نظام تسوية المنازعات التجارية المتعددة الأطراف** بحيث يتم إنفاذ القواعد وتقليل عدم اليقين.
- **تحديث قواعد التجارة** لتتناسب مع الاقتصاد الحالي؛ بما في ذلك التجارة الرقمية، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، والاستراتيجيات الصناعية الجديدة.
- **سد فجوات البيانات المتعلقة بإحصاءات التجارة والاستثمار** من أجل إعلام السياسات وتنسيقها بشكل أفضل
- **إصلاح النظام النقدي الدولي** للحد من التعرض المفرط للدولار الأمريكي والحد من التقلبات الضارة في العملات وتدفقات رأس المال.
- **تعزيز أسواق رأس المال الإقليمية والمحلية** حتى تتمكن البلدان النامية من الحصول على تمويل طويل الأجل بأسعار معقولة.
- **استخدام أدوات الحيطة الكلية** (القواعد التي تقلل من الآثار المالية السلبية) لحماية التجارة والاستثمار بشكل أفضل.
- **تحسين الشفافية** في تجارة السلع الأساسية وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل التجاري بأسعار معقولة، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة.

وقالت ريبيكا غرينسبان إن إعادة الربط بين التجارة والتمويل أمر ضروري لتحقيق استقرار دائم. "ما الذي تتطلبه المرونة الحقيقية؟ أطر سياسات متكاملة تعترف بالروابط بين التجارة والتمويل والاستدامة." وأضافت أن الإصلاحات المنسقة يمكن أن تعزز آفاق التنمية طويلة الأجل. "في الأساس، لا يمكننا أن نفهم التجارة بمعزل عن التمويل".

تابعوا حفل الإطلاق عبر الإنترنت:

سيتم إطلاق *تقرير التجارة والتنمية 2025* في لندن بحوار عام بين **الأمينة العامة للأونكتا، ريبيكا غرينسبان**، و**الأستاذة ماريانا مازوكاتو**

المكان :كلية لندن الجامعية.(UCL)

التاريخ 2 **:**ديسمبر 2025 الساعة 17:30 (بتوقيت لندن)
الشكل :بث عبر الإنترنت ومشاركة شخصية(UCL)
اللغة :الإنجليزية فقط

التسجيل إلزامي للمشاركة الشخصية والافتراضية: https://www.ucl.ac.uk/bartlett/events/2025/dec/brink-conversation-rebecca-grynspan-mariana-

---

عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

يُعدّ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية. أُنشئ عام 1964، ويقدّم الدعم لـ195 دولة عضو من خلال التحليل المتخصص، والمساعدة التقنية، ويعمل كمنصّة للحوار بين الحكومات.

يساعد الأونكتاد الدول النامية على تسخير التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.